تقنيات وطرق الدفع في التجارة الدولية

أولا: تقنيات الدفع في التجارية الدولية

1- مفهوم تقنيات الدفع:

هي عبارة عن الأساليب المختلفة المستخدمة لإتمام المعاملات المالية بين المستورد والمصدر، يُطلب المصدر فيها من المستورد الدفع مقدمًا، سواء عند تقديم الطلب أو قبل الشحن والتي يتم بناءا عليها الاتفاق حول طرق الدفع الممكنة والتي ترضي طرفي الصفقة. ويتم اختيار تقنيات الدفع المناسبة، بناءا على مجموعة من المعايير، من بينها نجد:

- سمعة المستورد وطبيعة علاقته مع الصدر

- حجم المعاملة التجارية

- إمكانية إعادة التمويل لمورد أجنبي

2- أهدافها: تهدف هذه التقنيات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- توفير الأمان للطرفين
- تقليل المخاطر المحتملة
- ضمان إتمام العملية التجارية بفعالية

3- أنواع تقنيات الدفع الدولية: تنقسم تقنيات الدفع في التجارة الدولية إلى عدة أنواع رئيسية، من أهمها نجد:

3-1- **الدفع المسبق:** تعتبر هذه الممارسة أكثر شيوعا، حيث يقوم المستورد بدفع جزء أو كلية ثمن البضاعة مسبقا إلى حين تجهيزها وشحنها من طرف المصدر.

- ✓ **مخاطرتقنية الدفع المسبق:**

وعلى الرغم من المزايا التي توفرها هذه التقنية بالنسبة للمصدر فإنها تفرض على المستورد مخاطر عديدة منها:

- إمكانية تأخر أو عدم تسليم البضاعة عند الموعد المتفق عليه.

- إمكانية عدم مطابقة السلع المستوردة للمواصفات المطلوبة.

- إفلاس المصدر وعدم قدرته على تنفيذ الطلبية.

- تحمل تكاليف إضافية في حالة طول فترة التصنيع والشحن.

3-2- الحساب المفتوح لدى المورد: يعد من بين أكثر التقنيات طلبا، حيث يتم بناءا على هذه التقنية المستورد، بالتفاوض على الدفع ضمن إطار الحساب المفتوح، حيث يقبل المورد الأجنبي بشحن البضائع مع تلقي الدفع لاحقًا وفق الجدول الزمني المحدد في العقد. يتم دفع قيمة البضائع بعد الشحن بعد عدد معين من الأيام من تاريخ الفاتورة أو من تاريخ مستند النقل. وفقًا لشروط المتفق عليها ، ويقوم المستورد بالتفاوض على فترة سداد تبدأ من :

- تاريخ تسليم البضاعة لشركة الشحن (تاريخ شهادة الاستلام)

- تاريخ مستند النقل أو بوليصة الشحن وفقًا لوسيلة النقل.

وتشمل الأزمنة المعتمدة عادةً: 30 يومًا من تاريخ الفاتورة، 90 يومًا من تاريخ الفاتورة، 60إلى 90 يومًا من تاريخ مستندات النقل أو تاريخ الفاتورة.

مزايا هذا النظام بالنسبة للمستورد:

- الحصول على تسهيلات في السيولة النقدية؛
- إمكانية التحقق من حالة البضاعة وموثوقية المورد قبل السداد؛
- إمكانية التفاوض إذا كانت البضاعة غير مطابقة أو إذا لم يلتزم المورد بالعقد؛

يختار المورد إما حسابًا مفتوحًا غير مؤمَّن إذا كان المدين يتمتع بملاءة مالية جيدة في بلد منخفض المخاطر، أو يطلب تأمينًا عبر شركات التأمين على الائتمان المحلي، أو في حالة تعزيز ضمان الدفع يطلب المورد الأجنبي ضمانًا مصرفيًا للدفع في صورة ضمان عند الطلب الأول أو خطاب اعتماد احتياطي.

3-3- التحصيل البسيط

التحصيل البسيط هو عملية دفع يتم فيها تحويل الأموال مباشرة من المشتري إلى البائع دون الحاجة إلى تقديم مستندات محددة لإتمام العملية. تكون هذه الطريقة عادةً أقل تعقيدًا وأسرع من الطرق المستندية، ولكنها قد تفتقر إلى مستوى الأمان الذي توفره التقنيات المستندية مثل الاعتمادات المستندية.

3-4- خطاب الاعتماد الاحتياطي:

هو نوع من الضمان البنكي يُستخدم كأداة تأمين في المعاملات التجارية الدولية. يشبه هذا الخطاب الاعتماد المستندي ولكنه يُستخدم عادةً كضمان احتياطي في حالة عدم قدرة المشتري على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه البائع. في حال عدم السداد من قِبَل المشتري، يمكن للبائع تقديم الوثائق المطلوبة إلى البنك المصدر لطلب السداد وفقًا لشروط الاعتماد الاحتياطي.

يوفر خطاب الاعتماد الاحتياطي مستوى إضافيًا من الأمان للبائع، حيث يضمن الدفع حتى في حالة تعثر المشتري، مما يجعله وسيلة شائعة في الصفقات الدولية حيث تكون الثقة والأمان مهمين.

3-5- التقنيات المستندية:

التقنيات المستندية هي وسائل دفع تضمن أمان المعاملات التجارية الدولية من خلال استخدام مستندات تثبت شحن البضائع وتوافقها مع الشروط المتفق عليها بين البائع والمشتري. تشمل هذه التقنيات بشكل رئيسي:

- ✓ **التحصيلات المستندية:** وهي عملية يقوم فيها البنك بدور الوسيط لجمع المستندات المتعلقة بالبضائع من البائع وتقديمها للمشتري مقابل الدفع أو الالتزام بالدفع في تاريخ محدد.
- ✓ **الاعتمادات المستندية:** هي اتفاقية بين بنكين، أحدهما يمثل المشتري والآخر يمثل البائع، حيث يضمن البنك المصدر للمشتري أن يتم الدفع للبائع بمجرد تقديم المستندات التي تثبت شحن البضائع وفقًا للشروط المحددة في الاعتماد.

توفر هذه التقنيات مستوى عاليًا من الأمان لكل من البائع والمشتري؛ حيث يطمئن البائع إلى الحصول على مستحقاته المالية عند تسليم المستندات المطلوبة، بينما يطمئن المشتري إلى أن الدفع لن يتم إلا بعد تأكيد استلام المستندات التي تتوافق مع الشروط.

ثانيا: طرق الدفع في التجارة الدولية

من أجل السير الحسن للصفقات التجارية بين الدول، يجب اختيار وسيلة الدفع المناسبة والملائمة لطبيعة التشريعات السائدة في بلد المستورد، وتختلف هذه الوسائل باختلاف شروط وظروف المتعاملين الاقتصاديين، فنجد عدة أشكال، منها الأوراق التجارية والتحويلات الدولية، فضلا عن طرق الدفع الالكتروني التي أفرزتها التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

1- الأوراق التجارية: تعتبر الأوراق التجارية من الوسائل التي كانت وال زالت تستعمل في المعاملات التجارية الدولية، لأنها تسهل التسوية المالية من جهة وتحفظ حقوق البائع من جهة أخرى من خلال اعتراف المشتري بالدين، وتتمثل في الكمبيالة، السند لأمر و الشيك.

1-1- الكمبيالة (السفتجة): الكمبيالة هي ورقة تجارية قابلة للتداول تتضمن أمرا صادر من شخص يسمى الساحب موجها إلى شخص آخر الذي يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ معين إلى شخص ثالث يسمى المستفيد. إذن الكمبيالة هي طلب المصدر ويدعى الساحب الأمر لإحدى مدينيه المستورد ويدعى المسحوب عليه بدفع مبلغ لشخص ثالث يدعى المستفيد، والمستفيد في غالب الأحيان من هذا الدفع هو المصدر أو بنكه.

✓ **مزايا وعيوب الكمبيالة:**

- **المزايا:** تتمثل فيما يلي:

- تصدر الكمبيالة بأمر من البائع وبالتالي بعملته، فيتخلص من مخاطر الصرف.

- يمكن تداولها من مستفيد لآخر، لتسديد الديون، عن طريق تظهيرها.

- من خلال خصم الكمبيالة يتم تحقيق الدين بالنسبة للمستفيد.

- تبين الكمبيالة تواريخ ونهاية الآجال.

- تخلص المستفيد من خلال طلب الضمان، من مخاطر عدم الدفع.

- **العيوب:** تتمثل فيما يلي:

- تغطية الكمبيالة تتطلب وقتا طويلا، بسبب تدخل عدة مؤسسات مالية وانتظار المصدر قبولها من طرف المستورد.

- غياب ضمان البنك، فإنها لا تغطي خطر عدم الدفع.

- تكلفة الكمبيالة أكثر من الشيك، بما أنها ترسل مرتين من أجل القبول ومن أجل التسديد، وأحيانا ثالث (مرات في حالة الضمان) وتخصم مصاريف التحويل عند تحصيل المبلغ.

- يمكن أن تعرض الكمبيالة للتزوير، السرقة والضياع.

1-2- السند لأمر: السند لأمر مكتوب من طرف المستورد ويدعى المكتتب لالتزامه بتحويل مبلغ معين وفي تاريخ معين لشخص آخر وهو المصدر ويدعى المستفيد. السند لأمر يتضمن شخصين هما: المكتتب المتمثل في المستورد والمستفيد المتمثل في المصدر وهو كذلك عنصر من عناصر القرض وهو نادر ما يستعمل في المعاملات التجارية الدولية، كما له نفس مزايا وعيوب الكمبيالة. والجدول التالي يبين أوجه الاختلاف بين الكمبيالة والسند لأمر:

الكمبيالة	السند لأمر
- فيها ثلاثة أشخاص: الساحب والمسحوب عليه والمستفيد. - هي أمر بالدفع معطى للساحب. - فيها قبول بالدفع يضاف إلى أمر الدفع. (ولا يلتزم المسحوب عليه بالأمر إلا إذا عرض عليه وقبله). - هي دائما ورقة تجارية.	- فيها شخصان فقط المتعهد والمستفيد. - هو تعهد بالدفع من قبل المتعهد. - لا يحتاج إلى قبول ألنه هو نفسه أي السند تعهد بالدفع. - هو بالأصل ورقة مدنية لكنها تصبح ورقة تجارية إذا كان أحد طرفيها تاجرا أو إذا كان موضوعها عملية تجارية.

1-3- الشيك: وهو من بين وسائل الدفع الأكثر انتشار إلى جانب النقود الورقية، وهو عبارة عن وثيقة أمر بالدفع الفوري للمستفيد للمبلغ المحرر عليه، و قد يكون المستفيد شخصا معروفا ومكتوبا عليه اسمه في الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله، ولهذا فالشيك هو عبارة عن سند ألمر دون أجل، وهو يشبه الكمبيالة باعتباره يتضمن عملية بين ثلاثة أشخاص الساحب أو صاحب الحساب و المسحوب عليه الذي يكون عادة البنك والمستفيد.

من خلال ما سبق فالشيك عبارة عن أمر مكتوب لتسديد مبلغ معين، يصدره المستورد لصالح المصدر الذي يقدم لبنكه، ويقوم هذا الأخير بسحب المبلغ المتفق عليه من بنك المستورد الذي صدر عليه.

✓ **مزايا وعيوب الشيك:**

- **المزايا:** تتمثل فيما يلي:

- إرسال الشيك عملية سهلة وقليلة التكلفة من إرسال الأموال.

- يسهل عملية الطعن ضد المسحوب عليه فهو يشكل إثبات الدفع.

- مستعمل بطريقة واسعة.

- **العيوب:** تتمثل فيما يلي

- شكله القانوني يختلف من دولة إلى أخرى.

- تحرير الشيك بالعملة الأجنبية يترتب عليه مخاطر الصرف.

- إمكانية تعرض الشيك للسرقة أو الضياع أو التزييف.

2- التحويل الدولي: تستعمل التحويلات المصرفية بكثرة على المستوى الدولي، وهذا بسبب سهولة استعمالها وكذلك سرعة الدفع، حيث يتم التحويل بواسطة الآمر يقدمه المستورد لبنكه بجعل حسابه مدينا وحساب المصدر دائنا. وتتعدد طرق التحويل الدولي منها التقليدية وتتمثل في التحويل عن طريق البريد وعبر التلكس ومنها الحديثة عن طريق شبكة سويفت (Swift).

2-1- التحويل الدولي عن طريق البريد: هو عملية سهلة وغير مكلفة لكنها تتميز بطول المدة وإمكانية التعرض للسرقة والتزويد وحتى الكشف عن المعلومات (أقل ضمانا)، بالإضافة إلى أن المستورد لا يستفيد لمهلة التسديد بينما المصدر عليه أن ينتظر مهلة قبل حصوله على المبلغ، لهذا التحويل بهذه الطريقة قليلة الاستعمال.

2-2- التحويل الدولي عن طريق التلكس أو التلغراف: هذا النوع من التحويل يخفض الأجل لبعض الأيام وأكثر، فهي وسيلة أسرع وأكثر أمانا من الإرسال بالبريد، لكن يبقى احتمال وقوع أخطاء في الكتابة بسبب استعمال الأوراق.

2-3- التحويل بواسطة شبكة سويفت (SWIFT): كلمة سويفت (SWIFT)هي الاسم المختصر للشركة العالمية للاتصالات المالية ما بين البنوك في المتمثلة (Society For World Financial Interbank wide Telecommunication) تأسست هذه الشبكة في 3 ماي 1973 بواسطة 239 بنكا من أوربا و الولايات المتحدة وكندا ويقع مقرها في بلجيكا . وهي نظام خاص بتبادل المراسلات الرقمية بين البنوك المشتركة في هذه الشبكة المعلوماتية والهدف الرئيسي لهذا النظام هو لعب دور الوساطة بين المتبادلين وذلك بربط الرسائل ببعضهما البعض بطريقة رقمية، من خلال الإعلام الآلي، حيث يتم تشفير كل الرسائل التي تمر عبر نظام سويفت، ويتم إعطاء مستخدمي النظام كلمة السر، يوضع اسم المرسل والمستقبل في أعلى

الرسالة متبوعا بنوع العملية المطلوبة، كما يتم تحديد المعلومات الضرورية لضمان السير الحسن للنظام مسبقا.

3- وسائل الدفع الإلكتروني: هي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية وتخزن في مكان آمن على القرص الصلب لجهاز الكومبيوتر الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الإلكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء والتحويل...الخ.

وتعد بطاقات الدفع الإلكتروني الأكثر انتشارا واستخداما وبسرعة مذهلة على مستوى العالم، وتلعب دورا جوهريا في زيادة المبادلات التجارية، وفي تخفيض الحاجة إلى النقد السائل. ومن بينها نجد:

3-1- بطاقات الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم، شخصية تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية وتمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، توفر هذه البطاقة الأمان لكل من المستهلك والتاجر وإمكانية القيام بالمشتريات الفورية والمدفوعات الآجلة.

3-2- البطاقات الذكية: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية في حجم بطاقة الائتمان موجود بداخلها ذاكرة إلكترونية تسمح بتخزين قيمة مالية معينة وجميع المعلومات الخاصة بحاملها (الاسم، العنوان، المصرف المصدر لها، الرقم السري...إلخ) وتتميز بحماية أكبر ضد عمليات التزييف والتزوير وسوء الاستخدام من جانب الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها.

3-3- الشيكات الالكترونية: تستخدم الشيكات لسداد الالكتروني بين طرفين من خلال وسيط (البنك) ولا يختلف ذلك كثيرا عن نظام معالجة الشيكات الحالي عدا أنه يتم تحرير الشيكات إلكترونيا وتبادلها عبر الانترنت، حيث يستخدم في هذه الحالة التوقيع الالكتروني المشفر على الشيك.